الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية المستدامة

أولاً: تقديم:

وضعت الدول العربية خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 وأهدافها السبعة عشر في صميم أولويات خططها المستقبلية، وفي نفس التوجه العالمي تسعى لوضع معايير شاملة ذات طبيعة تكاملية غير قابلة للتجزئة عند التعامل مع تنفيذ هذه الخطة، وهو ما يتطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) بالتعاون مع اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية، ترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة في المنطقة وتعزيز العمل العربي المشترك في هذا المجال.

كما يتطلب تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، تضافر جهود كافة الأطراف الفاعلين والمعنيين بعملية التنمية في المنطقة العربية، وذلك عن طريق إنشاء شراكات على مختلف المستويات العربية والإقليمية والدولية للتعاون معاً، ودعم وتقوية الشراكات بين كل هذه الأطراف مع المؤسسات الحكومية، والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، وإشراك المؤسسات العلمية والبحثية والأكاديمية، وممثلي المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وهذا ما تم الإشارة إليه في غايات الهدف السابع عشر من أهداف خطة 2030 والداعي إلي "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة".

وتشكل العلوم والتكنولوجيا والمعرفة ركيزة أساسية لتوفير الأدوات والوسائل الضرورية لوضع الأطر الوطنية موضع تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، فدمج ورصد وحشد العلوم والمعرفة ونقل التكنولوجيا وتوطينها تعتبر عملية ضرورية لتأمين بيئة صحية حاضنة للخبرات في الاختصاصات المختلفة داعمة عند وضع مسودات مقترحات المشروعات، وفي بناء الشراكات الضرورية لتعزيز وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة 2030.

إن المنطقة العربية تواجه تحديات جمة، من أبرزها الحاجة الي وضع منهجية واضحة مع إعداد الخطط والبرامج الوطنية وعند متابعة تنفيذها، والحاجة إلى سد الفجوة في مجال تأمين المعلومات والبيانات الدقيقة وبمعايير دولية لدعم صانعي القرار وتعزيز القدرات والكفاءات اللازمة للعمل على إنجاح مسار التنمية المستدامة.

ومن الملاحظ أن الإنتاج العربي المعرفي يتميز بكونه إنتاج وصفي، في وقت تتميز فيه طبيعة قياس التقدم المحرز بأنها كمية، وأن هناك حاجة للمعلومات الرقمية المكانية الجغرافية، ولاستخدام النمذجة الرياضية والإحصاء

المكاني للتعامل مع حالات القياس المركبة المتعددة الأبعاد، وهو الأمر الذي يستدعي اعتبار الأخذ بمبدأ العلوم الطبيعية والاجتماعية والأبحاث في جميع مراحل العمل وتأمين التمويل له من المحاور الرئيسية لتنفيذ الخطة، وذلك بوضع العلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية المستدامة.

ويتطلب هذا اعتماد المنهجيات التطبيقية للعلوم في حل المشاكل اليومية، من خلال تقاسم المعارف والتجارب الناجحة والممارسات الجيدة، وتعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً، ونقل ونشر التكنولوجيات الحديثة وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعميمها في البلدان العربية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وإقامة الشبكات التواصلية وذلك لتحقيق نهج متكامل المعارف والتجارب الناجحة والممارسات الجيدة وإقامة الشبكات التواصلية.

ويأتي التركيز في الدول العربية على العلوم وتوطين التكنولوجيا في أعلى قائمة الأولويات متماشيا مع خطة التنمية المستدامة 2030، في ضرورة تعزيز التعاون الاقليمي والدولي مع الشمال والجنوب وبين دول الجنوب ومن خلال التعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، بما فيها الآلية العالمية لتيسير التكنولوجيا، والممثلة في "لجنة العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية" ، وذلك لدعم الدول في اعتماد العلوم التطبيقية كأحد الأسس الهادفة والتي تشكل مع المعلومات والتمويل أضلاعاً مترابطة لتحقيق خطة 2030.

وفي سياق ما ورد، تبرز أهمية وضع وإدارة "آلية إقليمية لتأمين التواصل بين كافة الأطراف المعنية بالعملية العالمية والمعرفية والعلمية والتكنولوجية في المنطقة العربية بغية تفعيل مشاركة الأوساط الأكاديمية والعلمية في دعم تنفيذ خطة 2030 في المنطقة العربية، وذلك عن طريق تأمين بيئة حاضنه لدعم التواصل بين الباحثين في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والممولين، وصانعي القرار، والإعلام، ومن هنا تأتي أهمية تبني "اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية" انشاء: **الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية المستدامة.**

ثانياً: الخلفية:

انبثقت مبادرة إنشاء "الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة" عن عدد من التوصيات الصادرة عن عدد من الفعاليات بالمنطقة العربية، وبشكل خاص اعتمدت المبادرة على:

- الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار
- مبادرة " الدعم القانوني والفني للمخترعين العرب "
- توصيات ورشة عمل "العلم والمعرفة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية" والتي عقدت يومي 25 و26 مايو 2016 من قبل مكتب اليونسكو الإقليمي في القاهرة،
- توصيات الجلسة العامة حول "العلوم والتكنولوجيا والابتكار" والتى تم تنظيمها في 15 مايو 2017 بالقاهرة في جمهورية مصر العربية وكذلك المائدة المستديرة حول "المجموعة العربية للعلوم والتكنولوجيا" حيث تم تنظيم هاتين الفعاليتين في إطار الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي نظمته جامعة الدول العربية والتي عقد خلال الفترة الممتدة من 14 الى 17 مايو 2017،
- وقد تم إعداد وإصدار التقرير النهائي لورشة عمل اليونسكو عام 2016 باللغة العربية من قبل اليونيسكو، كما وقامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإصدار إعلان نهائي للأسبوع العربي للتنمية المستدامة وتقريراً حول اعمال الأسبوع العربي في عام 2017.

وفي إطار تنفيذ التوصيات المشار اليها أعلاه، ستسعى الشبكة إلى المساهمة في تعزيز دعم التكامل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية، انشاء آليات التعاون في مجالات العلوم والمعرفة والتكنولوجيا في مجالات محددة، بناء الكتلة الحرجة للعاملين في مجال المعرفة من الباحثين وتأمين أسس استيعابهم لخدمة أهداف المنطقة العربية الذي يعتبر سبيل نجاح خطط التنمية على كافة المستويات،

كما ستعمل على إنشاء بوابة إلكترونية رئيسية للشبكة كمنصة إقليمية لتبادل المعارف والمعلومات في مجالات التنمية المستدامة. كما ستعمل الشبكة على إعداد مقترحات مشروعات وتعزيز وتيسير الشراكات وتعبئة الموارد من أجل العمل المشترك بشأن نشر العلم والمعرفة والتكنولوجيا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: الرؤية والأهداف الأساسية:

بهدف تعظيم دور العلوم والتكنولوجيا والمعرفة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية، ودعما لتنفيذ الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار من اجل :

"دعم مرونة وقدرة الدول العربية على التأقلم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعظيم دور العلوم والتكنولوجيا والمعرفة، وكذلك دعم تشابك وتكامل أهداف التنمية المستدامة عند تنفيذ العمل والتنسيق بين الجهات الحكومية المعنية المختلفة والجهات ذات العلاقة، وذلك على المستويين المحلي والوطني ".

تسعى الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة إلى أن:

- تكون بيئة حاضنة للشراكات لتفعيل دور العلوم والتكنولوجيا ونقل ونشر المعرفة ،
- التعاون مع الآليات الإقليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، خاصة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والداعمة للشراكات وللبرامج التي تقرها اللجنة العربية للتنمية المستدامة وادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي مثل: التمويل المستدام، القضاء على الجوع والامن المائي والغذائي ، تغير المناخ والحد من المخاطر ، ، تكنولوجيات الفضاء وانتاج المعلومات المكانية لخدمة التنمية المستدامة.
- تعزز التعاون مع المجتمع العلمي الدولي ونقل الخبرات والمنهجيات لإعداد الاستراتيجيات وأطر وخطط العمل الوطنية والإقليمية الخاصة بالتنمية المستدامة.
- تشجع التعاون بين الجامعات الإقليمية والوطنية من أعضاء الشبكة مع شبكات العلوم الدولية والمنظمات العربية والاممية والدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات العطاء الاجتماعي لإنشاء شراكات من أجل العمل المشترك بشأن نشر العلوم والتكنولوجيا والمعرفة.
- دعم إدراج نتائج المخرجات العلمية والتكنولوجية في منهاج العمل العربي الإقليمي والوطني لتلعب دوراً مركزياً في إعداد السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية.
- اعداد مقترحات مشروعات إقليمية ووطنية تخص مجالات نقل وتوطين التكنولوجيا، وبناء اقتصاديات نقل ونشر المعرفة، ودعم المجتمع العلمي والمعرفي ، مع تعبئة وحشد الموارد المالية مع الشركاء لتمويل تلك المشروعات.

رابعاً: الدور الإقليمي للشبكة:

1. دعم بناء الاستراتيجيات الإقليمية والخطط الوطنية:

تعزيز البرامج الإقليمية والوطنية التي تخدم التنمية المستدامة بالمعلومات العلمية طبقا للأولويات التي تحددها اللجنة العربية للتنمية المستدامة وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي والشركاء وذلك من خلال:

- جمع البيانات وتحليلها وإدارتها واستخدامها، بما في ذلك إنتاج إحصاءات ومنحنيات التغيير منها لأهميتها للسياسات المستقبلية،
- اقتراح استراتيجيات تستند على المعلومات العلمية،
- وضع ترتيبات للتواصل المستمر بين أصحاب المصلحة،
- تشجيع الاستثمار والتمويل والنمو الاقتصادي المستدام
- دعم المرونة.

2. بناء نظم للوقاية من المخاطر والضعف الاجتماعي:

تحسين القدرة العلمية والتطبيقية لمساعدة المجتمعات في الدول العربية على تعزيز مرونتها، وذلك من خلال الحد من تشكيل مخاطر جديدة في مرحلة التخطيط للمشاريع الإنمائية.

3. بناء الشراكات والتحالفات في مستويات مختلفة:

تشارك هذه الشبكة الإقليمية العلمية في إطار نشاط التحالفات الدولية المماثلة، وتدعم المجموعات الوطنية والمحلية. كما تشكل إحدى الأذرع الرئيسية لدعم بناء منظومات الجهود الجماعية من السياسيين والمسؤولين، وشركات القطاع الخاص والمنظمات المدنية، من خلال التعاون مع مختلف الكيانات الاجتماعية والقطاع التعليمي، وذلك بهدف تطوير النظم والقدرة على تطبيق المعرفة العلمية في المجتمعات، وتشجيع المفاهيم المتكاملة والمترابطة غير القابلة للتجزئة للتنمية المستدامة.

خامساً: دور الشبكة في دعم الدول العربية:

هناك عدد من الأنشطة والإجراءات المقترحة للشبكة في دعم الدول العربية للنهوض بدور العلوم والتكنولوجيا وعند تنفيذ المشروعات، مستفيدين من تعزيز التعاون وتبادل الخبرات إقليمياً ومع المجتمع الدولي، ودعم تشارك الجهود ونقل الخبرات من خلال التعاون الدولي، وذلك على النحو التالي:

1. **تشجيع وتعزيز تطوير نظم وطنية للعلماء والممارسين في كل دولة عربية مع تمكينهم من الوصول للدعم الدولي من خلال تعزيز التعاون متعدد التخصصات، في المجالات التالية:**

أ. **المراقبة والرصد:**

- **حفظ البيانات:**

- حث الدول على تكوين أرشفة للبيانات تشمل، الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتطوير النظم وقدرات الأفراد التي يمكنها من تحديد مناطق الضعف في القدرات والمرونة باستخدام المراقبة الأرضية والأقمار الصناعية والنماذج الرياضية
- تنسيق التعاون مع مختلف المنظمات لبناء علاقات أوثق مع البحوث الدولية ومبادرات التنمية الإقليمية والوطنية،
- تقييم الاحتياجات مع وكالات التنمية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية وتكامل البيانات وتحليل البيانات بأسس من العلوم والتكنولوجيا.

- **إنتاج واستخدام الإحصاءات:**

- تقديم المساعدة لكل دولة في إنتاج إحصاءات التقدم المحرز بشكل موثوق به، من خلال المساعدة في تطوير المؤسسات والمنظومات الوطنية والأفراد المستخدمة للإحصاءات،
- تقديم الدعم لكل دولة لتعزيز الروابط بين مجالات الإحصاءات والعلوم والتكنولوجيا، والمساعدةا على التعاون مع المنظمات الدولية والاممية ووكالات التنمية الأخرى.

- **<u>رصد مناطق الضعف في التنمية:</u>**

- مساعدة الدول في تطوير النظم ودعم قدرات الأفراد لرصد التغيرات في المجتمع وتمكينها من استخدام البيانات والمعلومات لصنع السياسات،

- المساعدة في تعزيز البحوث ونظم البحث التي يمكنها من مراجعة النظم والقوانين والتوجيهات الإدارية،

- تفعيل التنسيق مع المنظمات والمجتمع الدولي المعني بالعلم والتكنولوجيا لكشف المشاكل المؤدية إلى نقاط الضعف الاجتماعي الجديدة المرتبطة بالتنمية.

ب. تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي:

- حث الدول على تقديم الدعم لتطوير القدرة على توطين التطور التكنولوجي في مجال تقييم المخاطر والكوارث والخسائر التي قد تضر بالنمو الاقتصادي والصحة العامة وتؤثر على المساواة الاجتماعية وتدهور البيئة.

- تعزيز البحوث واستخدام نتائجها في تطوير البنية التحتية والإسكان والتنمية.

- تعزيز أنشطة القطاع الخاص والقطاع المصرفي وشركات التأمين والاستثمار في بناء المرونة ونظم البحوث التي تساعد على تقييم هذه المخاطر والخسائر ذات الصلة بالتنمية والأنشطة الاقتصادية.

- بناء وتطوير نظم لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

ج . تنمية القدرات:

- التعاون مع المجتمع الدولي لتقديم المساعدة لتحسين النظم التعليمية والاجتماعية، ورفع القدرات العلمية والتكنولوجية للأفراد والمجتمعات المحلية والحكومات من خلال المنظمات المناسبة ومن خلال استخدام كافة الوسائل والأدوات والنظم لدعم الدول خاصة الأقل نمواً.

- تطوير القدرة على اتخاذ القرارات القائمة على المعلومات والاستشارة العلمية،

- تطوير القدرة على إنتاج وجمع واستخدام المعلومات الموثوق بها،

- تقديم المساعدة من أجل تطوير النظم القانونية والمؤسسية والتكنولوجية وتعزيز تنمية الهياكل المؤسسية الاجتماعية والاقتصادية لزيادة المرونة.

2. تنسيق أنشطة البحوث العلمية والتكنولوجية الجارية على الاصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، عبر التخصصات المتعددة، وذلك عن طريق:

أ. تقديم الدعم للأنشطة الإقليمية والوطنية:

- تشجيع المنابر ومنصات الحوار الإقليمية العلمية لتعزيز التعاون بين المؤسسات الإنمائية الاممية والإقليمية والدولية، والربط بين المجتمعات العلمية والقطاع الخاص والمصارف وشركات التأمين.
- الحث على مشاركة المؤسسات العلمية الوطنية والإقليمية والدولية في كافة المنابر ومنصات الحوار الإقليمية،

ب. بناء التعاون بين البحوث والتطبيق:

- مواصلة تعزيز التعاون بين الممارسة وربطها بنتائج العلوم والتكنولوجيا على الأصعدة الإقليمية والوطنية والدولية،
- التشجيع على بذل مزيد من الجهود لإنشاء نظم مبنية على خلفيات تطبيقية علمية على نطاق المنطقة العربية،
- رصد تغيرات النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الإقليمي وترابطاته الدولية، وتحديد المناطق الساخنة ورسم الخرائط الرقمية للتعبير عنها.
- دعم جهود إصلاح مجتمع العلوم والتكنولوجيا وتطوير نوعية البحوث والنهوض بالنظم التعليمية باعتبارها الأساس لتطوير علوم التنمية المستدامة إلى علوم عملية تطبيقية،
- بناء الثقة في المنطقة العربية مع الدول والمجتمعات المحلية حول دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار ومجتمع المعرفة،
- السعي لاستقطاب التعاون الدولي لتأمين تمويل للأنشطة التي تعهدت بها الحكومات، خاصة المرتبطة بتأمين التعاون مع مرافق البحوث المتقدمة بشكل منهجي منظم، وتقييمه من خلال وضع مؤشرات لقياس التعاون وطبيعة التقدم العلمي المحرز متعدد التخصصات،
- التأكيد على تحقيق التكامل في جمع البيانات والوصول للمعلومات بين المؤسسات العلمية باتفاقات واضحة، وبما يدعم البحوث والدراسات المشتركة مع المجتمع العلمي الدولي،
- دعم تنفيذ البحوث باستخدام أحدث التقنيات عبر التخصصات المختلفة في المناطق الضعيفة والمهمشة،

- إدخال البحث في مجال البيئة والصحة ورصد الأرض، وطرح التدابير التكنولوجية التي يمكن أن تقلل من المخاطر بشكل أكثر فعالية.

ج. تعزيز التعاون بين العلوم والتكنولوجيا والقطاع الخاص:

- تشجيع مشاركة مختلف أصحاب المصلحة على تدعيم الروابط بين البحوث والتطبيق. وينبغي وضع نظم لإدارة المعلومات استناداً إلى أدلة علمية موثوقة ومتسقة يمكن نشرها فوراً وإتاحتها للجمهور العام والمتخصص.
- بناء المزيد من الروابط مع الشركات الخاصة واستقطاب المصارف وشركات التأمين في هذا المجال، ومراعاتها في تنظيم الإنتاج.
- دعم انشاء وحدات للملكية الفكرية بمراكز الابحاث والجامعات والمؤسسات الاكاديمية وذلك لمساعدة الباحثين والمخترعين على تسجيل اختراعاتهم بموجب قوانين الملكية الفكرية.

د. تدريب الممارسين:

- تقديم المساعدة للممارسين من خلال التدريب وتسخير العلوم والتكنولوجيا لدعم الممارسين في المجتمع والاهتمام بالتعاون لوضع وتنفيذ حلقات عمل وبرامج تدريبية لرفع قدرات المزيد من الأفراد وتحقيق الاستخدام الفعال للمعلومات المبنية على الأدلة والحيثيات.

3. وضع آلية لتقييم التعاون الدولي للعلوم والتكنولوجيا:

- وذلك من خلال مشاركة المجتمع الدولي في وضع نظام تقييم دولي موثوق به حول حالة المعارف العلمية والتكنولوجية ومدى تحقق المرونة والتقدم نحو مجتمع آمن، والذي يجب أن يتم تقييمه بصفة منتظمة وموضوعية من وجهة النظر العلمية والتكنولوجية فيما يتعلق بتطبيق التنمية المستدامة.

سادساً: آلية عمل الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية المستدامة:

- تقييم الحالة الراهنة للمعرفة العلمية بشأن التحديات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرات وتعزيز جهود ومرونة المجتمعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تنسيق أنشطة البحوث العلمية والتكنولوجية الجارية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، والنهوض باستثمارات البحث العلمي وتطويره وتوفير قواعد بيانات للباحثين.
- تحديد الفجوات المعرفية والتحديات والأسئلة المطلوب من البحث العلمي الإجابة عليها لصالح التنمية المستدامة.
- وضع منهجيات قابلة للتطبيق محلياً واقليمياً لجمع البيانات، ووضع مؤشرات التحليل البيئي والاقتصادي والاجتماعي على مستوى الدولة والمناطق المحلية وكافة النظم البيئية،
- وضع أطر عمل لإجراء تقييم المخاطر الكمية بالاستخدام الفعال للمعارف المتعددة التخصصات من العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الطبيعية.
- جمع أحدث المعارف العلمية لتأمين الوصول إليها ولاعتبارها مرجعاً لكيفية صنع القرارات،
- توثيق الممارسات المثلى لدعم التنمية المستدامة، وإنشاء منظومة لتحقيق التكامل والتعاون بين العلوم الطبيعية والإنسانية.
- تحديد الاحتياجات فيما يخص إنشاء مشروعات ذات جدوى اقتصادية لنقل المعرفة والتكنولوجيا وبناء القدرات وتمكين المجتمع العلمي،
- تحديد أهم القطاعات التي يجب أن تترابط عند التنفيذ،
- تشجيع وتعزيز تطوير نظم وطنية للعلماء والممارسين في الدول العربية وتمكينهم من الوصول للعمل الدولي من خلال تعزيز التعاون متعدد التخصصات،
- إعداد نشرات باللغة العربية لنشر المعلومات والمعرفة والممارسات المثلى المتعلقة بتنفيذ خطة 2030 في المنطقة العربية.
- العمل على إنشاء بوابة الكترونية رئيسية تعمل كمنصة إقليمية لتبادل المعارف والمعلومات عن "العلم والمعرفة والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة".

سابعاً: تكوين الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية المستدامة:

الأعضاء المشاركين بالشبكة:

تكون العضوية في الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية المستدامة مفتوحة للهيئات البحثية والعلمية الرائدة بالمنطقة العربية والتي لها سجل يؤهلها لعضوية الشبكة، والمنظمات العربية والدولية والاقليمية التي لها جناح للعلوم والتكنولوجيا في عملها في الجوانب الطبيعية والانسانية الاجتماعية، وممثلي القطاع الخاص والقطاع المصرفي والتأمين، والمجتمع المدني والشباب والمرأة ومتحدي الاعاقة. كما ويتم تشكيل مجموعات عمل متخصصة تعمل على تحقيق هدف محدد

والشبكة لها مجلس امناء، بتشكل كما يلي:

مجلس الامناء:

- ممثلين عن 5 من الدول العربية (يتم تسميتهم واختيارهم بالتناوب كل عامين من خلال اللجنة العربية لدعم تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 ويتم اختيارهم من الوزارات والأكاديميات والمؤسسات العلمية رفيعة المستوى بالدولة).
- ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي).
- ممثل الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الأليكسو".
- ممثل اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.
- ممثل اتحاد الجامعات العربية
- ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"
- ممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة في حدود 4 منظمات خلال الدورة الواحدة.
- ممثلي أهم الأكاديميات والمجالس العلمية والبحثية العربية والجامعات العربية ذات الطابع الإقليمي والمتميزة على المستوى العربي والإقليمي والدولي الأعضاء بالشبكة (وبما لا يزيد عن 4 جهات خلال الدورة الواحدة).
- المجموعات الاستشارية الإقليمية للعلوم والتكنولوجيا ذات العلاقة بتنفيذ الاتفاقات الدولية (وبما لا يزيد عن 3 جهات خلال الدورة الواحدة).
- اتحادات وروابط القطاع الخاص والمصارف وشركات التأمين (وبما لا يزيد عن 3 جهات خلال الدورة الواحدة).

- المجتمع المدني (وبما لا يزيد عن 2 جهة خلال الدورة الواحدة).
- أمانات المجالس الوزارية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

الرئاسة:

يترأس الشبكة العربية شخصية عربية لها قيمة علمية دولية وإقليمية اعتبارية مرموقة

أو ممثل عن الدولة العربية التي ترأس اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

الاجتماعات:

اجتماع واحد سنويا في الاسبوع الاول من شهر ديسمبر من كل عام

الأمانة الفنية للشبكة:

تتكون من

1) الأمانة العامة جامعة الدول العربية (ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) رئاسة **الأمانة الفنية**
2) الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (المنظمة العربية المستضيفة للشبكة[1]).
3) الجمعية العلمية الملكية – بالمملكة الأردنية الهاشمية.
4) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الاليكسو"،
5) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية،
6) اتحاد الجامعات العربية،
7) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"،
8) المجلس العربي للمياه ممثلا عن الغرفة العربية للمعلومات الجغرافية،
9) المجلس الاستشاري العربي للعلوم والتكنولوجيا للحد من المخاطر،
10) ممثل عن هيئات الاستشعار عن بعد،
11) الهيئة العربية للطاقة الذرية،
12) المؤسسة العربية لعلماء الشباب،

[1] **تتمثل الاستضافة في تقديم الدعم اللوجستي وموقع الصفحة الالكترونية واماكن العمل وارشفة الملفات والاجتماعات**

13) مركز البحوث الاجتماعية – الجامعة الامريكية بالقاهرة.

تجتمع مرتين سنويا أو عند الحاجة، ويجوز دعوة من ترى حضوره ضروري